14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
2
24 صفحة ▫ الأربعاء 14 يوليو 2010م ▫ الموافق 2 شعبان 1431 هـ ▫ العدد 14880 ▫ السنة الثانية والأربعون

ورشة عمل في المحويت عن التطوير التنظيمي وتعزيز أداء مكاتب الضمان الاجتماعي

▫ **المحويت/ صدام الزيدي:**

بدأت أمس بفرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المحويت ورشة عمل خاصة بالتطوير التنظيمي وتعزيز أنشطة ومهام عمل فروع صندوق الرعاية الاجتماعية بعموم المحافظة ينظمها صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع مشروع الاتحاد الأوروبي للدعم المؤسسي لصندوق الرعاية الاجتماعية في بلادنا وتهدف ورشة العمل على مدى (3) أيام إلى اكساب نحو (40) من القيادات الإدارية بصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة ومسؤولي الفروع بالمديريات وممثلين عن لجان الشؤون الاجتماعية والعمل بالمجالس المحلية معلومات تتعلق بالهيكل التنظيمي لنشاطات ومهام فروع وتكوينات صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة ضمن برنامج التطوير التنظيمي والمؤسسي.

وفي افتتاح ورشة العمل ألقيت كلمات من كل من محافظ المحويت أحمد علي محسن، والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية منصور الفياضي، ومحمد أبو قاسم مدير عام فرع الصندوق بالمحافظة والسيد ولتر تيبرت خبير التطوير التنظيمي والتدريب لمشروع الاتحاد الأوروبي لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية أشارت جميعها إلى أهمية التطوير التنظيمي والتحديث الإداري لمجمل المهام والمشاريع الاجتماعية التي يتبنى تنفيذها صندوق الرعاية الاجتماعية.

وشددت على ضرورة ان يحرص المشاركون في ورشة العمل على المشاركة الإيجابية المثمرة بما ينعكس على التطوير التنظيمي في سياق منظومة العمل الإنسانية والاجتماعية لفروع وتكوينات الرعاية الاجتماعية في مديريات محافظة المحويت التي تصنف معظمها ضمن المديريات الفقيرة.

مجلس النواب يناقش مشروع قانون التعليم العالي

▫ **صنعاء / سبأ:**

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي عدداً من مواد مشروع قانون التعليم العالي في ضوء تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة.

وقد أكدت مناقشات أعضاء المجلس لهذا المشروع على أن تنشأ مؤسسات التعليم العالي الحكومية بقرار جمهوري وتخضع لأحكام هذا القانون وينظمها القانون الخاص بها.

■ مجلس النواب (صورة من الأرشيف)

مناقشات أعضاء المجلس تؤكد

إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلي بترخيص يصدر من الوزير وموافقة المجلس الأعلى

قيام مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية بتحقيق أهداف التعليم العالي

كما تنشأ مؤسسات التعليم العالي الأهلية بترخيص نهائي يصدر بقرار من الوزير بناءً على موافقة المجلس الأعلى، وتخضع لأحكام هذا القانون وينظمها القانون الخاص بها.

وصنفت المناقشات بشأن مشروع هذا القانون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من حيث مستوى وتنوع البرامج التي تقدمها الجامعة والكلية الجامعية والمعهد العالي وأي مؤسسة تعنى بالتعليم العالي وفقاً لقرار إنشائها.

فيما يشتمل التعليم العالي على ثلاثة مستويات تعليمية ما دون الجامعي ويبدأ بعد المرحلة الثانوية ولمدة لا تقل عن عامين دراسيين أو أربعة فصول دراسية على الأقل ولا تزيد عن ثلاثة أعوام دراسية أو ستة فصول دراسية على الأقل ويمنح الخريج شهادة دبلوم متوسط. والدراسة الجامعية الأولى مدة الدراسة فيها لا تقل عن أربع سنوات دراسية (أو ثمانية فصول دراسية على الأقل بعد المرحلة الثانوية) ويمنح الخريج الشهادة الجامعية الأولى البكالوريوس أو الليسانس.

وصنف المستوى الثالث بالدراسات الجامعية العليا حصرا في الجامعات تكون بقصد الحصول على شهادة أو درجة علمية بعد الشهادة الجامعية الأولى دبلوم الدراسات العليا- الماجستير - الدكتوراه.

وأكدت التعديلات المطروحة من قبل نواب الشعب على مشروع القانون أن تعمل مؤسسات التعليم العالي حكومية وأهلية على تحقيق أهداف التعليم العالي وتحديد القوانين المنظمة لها الوظائف والمهام المنوطة بها.

وتخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في إنشائها لمعايير الاعتماد العام والخاص كما تلتزم في استمرار متابعة أدائها لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المقرر.

وأشارت مواد مشروع القانون إلى أنه لا يجوز للجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية ممارسة التعليم العالي في اليمن سواءً بنظام الانتظام أو الانتساب أو التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد إلا إذا كان معترفاً بها في بلد إنشائها وعبر فروع لها تؤسس في الجمهورية وأن تكون حاصلة على ترخيص بمزاولة التعليم العالي من الوزارة وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.

ويوضح المشروع أن تعامل الجامعات والكليات والمعاهد العليا والأكاديميات الأجنبية التي ترغب في فتح فروع لها في اليمن وفقاً لأحكام قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية ولائحته التنفيذية.

هذا ويواصل المجلس مناقشته لمواد المشروع تباعاً.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر.

الأرحبي يعرب عن تقدير الحكومة لحرص الاتحاد الأوروبي على دعم الإصلاحات والتنمية في اليمن

■ خلال جلسات أعمال الدورة الـ 17 لاجتماعات اللجنة اليمنية - الأوروبية المشتركة

▫ **صنعاء / سبأ:**

عقدت يوم أمس الثلاثاء بصنعاء جلسات أعمال الدورة الـ 17 لاجتماعات اللجنة اليمنية الأوروبية المشتركة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي.

وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع الذي حضره وزراء العدل الدكتور غازي الأغبري والثروة السمكية محمد صالح شملان والشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وحقوق الإنسان الدكتورة هدى البان أشاد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بمستوى التنامي المضطرد لعلاقات التعاون بين اليمن والاتحاد الأوربي معربا عن تقدير الحكومة للحرص الذي يبديه الاتحاد الأوربي في دعم وتعزيز مسارات التنمية والإصلاحات في اليمن.

واستعرض الأرحبي ما تحقق على صعيد تطبيق مقررات الأجندة الوطنية للإصلاحات، مؤكدا في هذا الصدد إصرار اليمن على المضي قدما في تطبيق الإصلاحات كونها تتماشى مع المصالح الوطنية للبلاد .

كما اطلع نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الجانب الأوربي على طبيعة التقدم المحرز في علاقات التعاون القائمة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والجهود المشتركة للتسريع بوتيرة تأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض الاجتماع جملة من القضايا محل الاهتمام المشترك ومن أبرزها الجهود التي تبذلها اليمن للإسهام بفاعلية في مكافحة جرائم القرصنة في البحر العربي وخليج عدن والتخفيف من معاناة النازحين الصوماليين وسبل دعم هذه الجهود من قبل الاتحاد الأوروبي.

كما تطرق الاجتماع إلى القضايا المتصلة بالأولويات التنموية للمفوضية الأوربية والبرنامج التأشيري القطري 2011م / 2013م وفي هذا الصدد شدد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية على أهمية مراعاة الاحتياجات ذات الأولوية لليمن وتعزيز قنوات الدعم التنموي المتاحة.

وتخلل الاجتماع تقديم مداخلات لوزراء العدل والشئون الاجتماعية والعمل والثروة السمكية وحقوق الإنسان تمحورت حول تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لهذه القطاعات.

العمري يشيد بجهود السلطة المحلية في تحسين بيئة الاستثمار بذمار

▫ **ذمار/ سبأ :**

أشاد محافظ ذمار يحيى علي العمري، بجهود السلطة المحلية المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار وإدارة الأعمال الاستثمارية الناجحة في المحافظة من خلال القوانين المتعلقة بالاستثمار والتسهيلات التي تقدمها .

وأشار المحافظ العمري في كلمته بافتتاح ورشة العمل الخاصة بمؤشر بيئة الأعمال والاستثمار في المحافظة التي نظمتها الغرفة التجارية بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية , أشار إلى التسهيلات والمزايا التي قدمها قانون الاستثمار في اليمن والفرص الاستثمارية المتوفرة في إطار المحافظة والتسهيلات التي تقدمها السلطة المحلية من أجل جلب الاستثمارات إليها.

ولفت إلى أن المحافظة تتطلب الكثير من الجهد والعمل والتعاون المشترك من أجل تحقيق أهداف التنمية بمشاركة القطاع الخاص وتوسيع مجالات الاستثمار وخصوصا في المجالين الزراعي والسياحي والصناعات التحويلية التي تلائم طبيعة المحافظة الزراعية .

ونوه بجهود الغرفة التجارية في تسهيل عملية الاستثمار بالمحافظة , والجهود التي بذلتها المنظمة الألمانية من اجل إعداد تقرير المسح الميداني الخاص بمؤشر بيئة الاستثمار في ست محافظات ومنها محافظة ذمار , مؤكدا أن الملاحظات التي طرحت في التقرير ستكون محل تقدير واهتمام السلطة المحلية لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهها .

من جانبه استعرض رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالمحافظة محمد بن محمد داديه محددات الشراكة القائمة بين القطاع الخاص والجهات الرسمية في تشجيع التجارة والاستثمارات المختلفة وتحسين البيئة الاستثمارية , لافتا إلى أن هذه الشراكة تكفل القضاء على جانب كبير من حالات الفقر وتساعد على توفير فرص العمل أمام الشباب العاطلين وتسهم أيضا في زيادة حجم الاستثمار في المحافظة .

وأكد داديه أهمية دراسة الأسباب القائمة التي ما زالت تعمل على إعاقة التوسع في الاستثمارات وزيادة رأس المال لما من شانه التوسع في الاستثمار بالعديد من الجوانب الأخرى التي ما زالت مقصورة على الاستثمارات الخدمية والفندقية والمشاريع الصغيرة.

فيما استعرض الخبير الإقليمي في مجال تحسين بيئة الأعمال بالمؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) جمعة أبو حاكمة نتائج التقرير الخاص بعملية المسح الميداني الذي نفذته المؤسسة العام الماضي في ست محافظات إلى جانب محافظة ذمار وهي صنعاء وعدن وتعز والمكلا بحضرموت والحديدة .

وأشار ابو حاكمة إلى أن عملية المسح كانت وفق المعايير المعتمدة دوليا وأكاديميا وشملت عينات عشوائية واسعة بدون ترتيب مسبق وشملت بنودا تتعلق بالأعمال غير النظامية ومستوى البنى التحتية والمرافق والخدمات الخاصة بتطوير الأعمال وبيئة الأعمال إضافة إلى التسجيل والامتثال التنظيمية والحصول على الأراضي وضمان الحيازة ومستوى الشفافية والمشاركة , وكذا مؤشر بيئة الأعمال المحلية ومدى توافر المبادرات الخاصة والمنشآت الأصغر والمنشآت المتوسطة والكبيرة ومستوى أداء منظمات القطاع الخاص وتأثير النزاعات والمؤسسات القانونية .

وبين أبو حاكمة أن المسح كان يهدف إلى مساعدة صناع القرار في تحديد أولويات جهود الإصلاح في المناطق التي استهدفها المسح , وإنشاء أساس يمكن استخدامه لرصد الانجاز والتقدم المحرز في جهود الإصلاح والذي يتطلب إجراء مسوحات بصورة متكررة , ,إضافة إلى إثراء عملية التصميم لعناصر محددة في عملية الإصلاح مثل حملات التوعية وغيرها من التدخلات .

وجرى بعد استعراض مؤشرات التقرير الخاص بنتائج المسح الميداني مناقشة مستفيضة من قبل الحاضرين والمشاركين في الورشة الذين مثلوا عدداً كبيرا من رجال المال والأعمال في المحافظة ومسئولي الجهات المختصة في السلطة المحلية ، تصحيح بعض المفاهيم التي كانت قاصرة في التقرير وتعزيزها بالنتائج والملاحظات.

وبحسب خبير المؤسسة الألمانية فأن المؤسسة ستعمل على إعادة إجراء المسح الميداني بالتعاون مع السلطة المحلية والغرفة التجارية خلال الفترة القادمة وصولا إلى نتائج أفضل تساعد في تحسين بيئة الاستثمار بمحافظة ذمار وتساعد على جذب المزيد من الاستثمارات في المجالات الواعدة .

■ خلال افتتاح ورشة العمل الخاصة بمؤشر بيئة الأعمال والاستثمار

خارطة طريق لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن قبل نهاية العام الجاري

▫ **صنعاء/ سبأ :**

حدد تقرير حكومي حديث ثلاث أولويات تنموية وطنية تمثل خارطة طريق لتحسين البيئة الاستثمارية في اليمن قبل نهاية العام الجاري.

وذكر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن هذه الأولويات الثلاث تتمثل في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات الوطنية، وتطوير البيئة الاستثمارية بتسهيل أداء الأعمال من خلال إصدار قانون الاستثمار الجديد واستكمال تطبيق نظام النافذة الواحدة ومراجعة القوانين المالية والتجارية المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، ومصادقة مجلس النواب على قانون السجل العقاري، إضافة إلى إنجاز إعداد الدراسة الخاصة بإنشاء خط سكة حديد لربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير والأسواق.

وأشار التقرير إلى أن خارطة الطريق لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن تشتمل أيضا على زيادة التدفقات الاستثمارية من خلال إعداد خطة للترويج للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن في مناطق جديدة وتنفيذ إستراتيجية الترويج للاستثمار في اليمن وتطوير وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وأكد التقرير أهمية مبادرة المانحين بتسريع إتاحة الموارد المتعهد بها سابقا لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة وتسهيل إجراءات التخصيص وتوفير التمويلات من التعهدات المالية للمانحين وتنظيم مؤتمر للمانحين لتمويل البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة وبالذات مشاريع البنية التحتية إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والدول الداعمة على إقامة المشاريع الاستثمارية في البنى الأساسية بنظام "ppp" ودعم الجهود الحكومية لتوفير الاستقرار السياسي والأمني .

ولفت التقرير إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الجهود الحكومية الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار في اليمن تتمثل في تدني مستوى خدمات البنى التحتية اللازمة لعملية الاستثمار وضعف القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني وقدرات العنصر البشري نتيجة محدودية فرص التأهيل والتدريب إلى جانب التهديدات الأمنية المتمثلة بالإرهاب.